

بيئة مهنة الصحافة وتأثيرها على أداء الصحفي وحقه في حرية الاعلام

قراءة قانونية سوسيو - مهنية

The environment of the journalism profession and its impact on the performance of the journalist, and his right to freedom of the media Socio - legal reading - professional

*- المؤلف: كريمة مزوز

- جامعة عباس لغرور - خنشلة -

- البريد الإلكتروني: karima.mazouz@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2026-01-30

تاريخ القبول: 20-01-2026

تاريخ الإيداع: 02/أفريل/2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى معالجة واحدة من أهم المسائل ذات الطابع القانوني الاعلامي معالجة قانونية سوسيو - مهنية، و هي مسألة كيفية ممارسة حرية التعبير و الحق في الاعلام في ظل البيئة التي تحيط بفئة الصحفيين، حيث تم التركيز على فهم طبيعة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية، و كذا أيديولوجية المؤسسة الاعلامية التي يزاولون فيها مهامهم، و تم التوصل الى معرفة كيف يمكن لهذه البيئة و تلك الظروف ان تشكل ضغوطا على حق الصحفي في حرية الاعلام التي تضمنتها اغلب المواثيق الدولية و التشريعات الداخلية للدول، كواحدة من اهم حقوق الانسان خاصة في عصر الصوت و الصورة، مما يستوجب الانتباه الى ضرورة مراعاة كل ذلك عند صياغة النصوص القانونية، و جعلها اكثر دقة و وضوحا استجابة لمتطلبات مهنة المتاعب و خصوصيتها، و هو ما استدركه المشرع الجزائري في القانون العضوي للاعلام 14-23

الكلمات المفتاحية: الصحفي؛ مهنة الصحافة؛ سوسيولوجية الصحفي؛ الحق في الاعلام.

Abstract:

This research paper aims to address one of the most important issues of a media legal nature in a socio-professional legal treatment, which is the question of how to exercise freedom of expression and the right to media in light of the environment surrounding the category of journalists, where the focus was on understanding the nature of the social, economic, political and legal conditions, as well as the ideology of the media institution in which they carry out their duties, and it was reached to know how this environment and those conditions can put pressure on The right of the journalist to freedom of the media, which is guaranteed by most international conventions and internal legislation of countries, as one of the most important human rights, especially in the age of sound and image, which requires attention to the need to take into account all this when drafting legal texts, and make them more accurate and clear in response to the requirements of the profession of trouble and its privacy, which is what the Algerian legislator realized in the organic law of the media 23-14.

Keywords : Journalist; Journalism profession; Journalist's sociology; Right to media.

مقدمة:

إن اعتبار الصحفيين مجرد فئة تخصص كل وقتها لتقديم الأخبار في جو من الايرياحية و القبول الداخلي للأداء؛ يعد مفهومًا ناقصًا و بعيدًا عن حقيقة فهم حجم تأثير المحيط الذي تعيش فيه، و المحيط - كما نعلم - في مفهومه الواسع يمس جميع مجالات الحياة التي يوجد في رحمتها هذا الصحفي أو تلك المؤسسة الاعلامية كواحدة من البنىوية الاجتماعية الهامة في أي وسط اجتماعي، لهذا تهتم سوسيولوجية الصحفيين بدراسة الخصائص و السمات المهنية للقائمين بالإعلام و الاتصال على مستوى وسائل الإعلام.

كما أن دراسة الصحفيين من منظور سوسيولوجي - مهني و قانوني - تفرض ضرورة معرفة مختلف المعايير و الابعاد أو العوامل المؤثرة على العمل الصحفي، و منه على الحق المكفول لهذه الفئة في الحرية الاعلامية في كل تشريعات العالم، و تتبع السياقات و الأسباب التي ساهمت في توجيه أدواره و حادته به عن مهنته التي يمتثلها. لأجل ذلك؛ فإن الإشارة الى البعد السوسيو - قانوني للقائمين بالاتصال المعبر عنهم في هذا البحث بـ "الصحفيين"، يعكس أهمية التطرق الى جميع الظروف التي في ظلها يقدم الصحفي رسالته الاعلامية، و كيف يتعايش معها أو يتأثر بها أو تؤثر عليه كمهني ذا طابع اجتماعي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها جاءت لتعالج موضوعا يخص الصحفيين من زاويتين: اعلامية و قانونية ضمن سياق سوسيولوجي، اعترف لهم القانون باحترافيتهم و مَنَحَهُم بطاقة الصحفي نظير الدور الهام الذي يقومون به خاصة في السنوات الاخيرة، كيف لا و قد سَمَّتهُ بعض الاوساط الاكاديمية المختصة بـ: "السلطة الرابعة"، فمهنة الصحافة لا تقف عند حد الرسالة الاعلامية المرسلة من القائم بالاتصال الى المتلقين على اختلاف الفئة المستهدفة؛ بل الامر أكبر من ذلك بكثير، و هي الظروف التي ساهمت في انتاج المضمون الاعلامي و كيف تعامل معها الصحفي.

الاشكالية:

بناء على ما تقدم، تطرح هذه الدراسة اشكالية رئيسية يمكن صياغتها في العبارة التالية:

ما طبيعة الظروف السوسيو - قانونية المحيطة بمهنة الصحافة؟ وكيف تؤثر على الصحفي وادائه؟

و قد تتفرع من هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية تعبر عن فرضيات الدراسة يمكن تلخيص أهمها في الاتي:

1. من هو الصحفي المحترف في المنظور القانوني؟
2. ما المقصود بسوسيولوجية الصحفي و مهنة الصحافة؟
3. ما علاقة الظروف المحيطة بالصحفي بمسألة حقه في حرية الاعلام؟
4. اخلاقيات مهنة الصحافة التي تلح عليها أغلب تشريعات الدول؛ هل تؤثر أيضا على مهام الصحفي؟

أهداف الدراسة:

إن الدراسة السوسيو مهنية للصحفي و مهامه تهدف في الاساس الى معرفة طبيعة مختلف العوائق او العوامل و الظروف المحيطة برجال الاعلام، و من ثم الكشف عنها و محاولة تحليل مدى تأثيرها على شخصية الصحفي باعتباره احد أهم عناصر العملية الاتصالية، مما يُمكنُنَا من معرفة مدى تجسيد مبدأ الحق في الاعلام و حرية الصحافة كحق مشروع نصت عليه أغلب المعاهدات و المواثيق الدولية، و عززته كل الدول في تشريعاتها الداخلية و التي منها الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب اختيار هذا الموضوع تتعلق برغبة الباحثة في محاولة ادماج علم الاجتماع الاعلامي باعتباره احد اهم فروع علوم الاعلام و الاتصال، مع علم الاجتماع القانوني باعتباره أيضا أحد أهم فروع العلوم القانونية، لادراك اهمية التقاء مختلف العلوم الاخرى مع تخصص القانون الذي قلما نجد من المختصين في الحقوق يتطرقون الى معالجة مثل هذا الشكل من الطرح الاكاديمي، و لم لا، فقد تكون هذه الدراسة ممهدة للالتفاف مستقبلا حول مواضيع و مشكلات من عدة زوايا مبرزة اهمية التكامل بين مختلف فروع العلوم في عديد التخصصات و المجالات.

الدراسات السابقة

إن أهم ما أفادنا من دراسات سابقة لانجاز هذه الورقة البحثية يمكن اختصارها في:

1. صابي فاطمة، تأثير الضغوط المهنية على المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 04، العدد 03، اكتوبر 2020

2. محمد قيراط، سوسيولوجيا القائم بالاتصال، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، المجلد الاول، العدد الاول، جامعة جيجل، 2016

و هي من الابحاث الاعلامية التي ركزت تقريبا على الصحفي باعتباره أحد أهم عناصر التأثير في العملية الاتصالية، و بينت طبيعة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الضغوط المهنية المنبعثة من مؤسسات اعلامية يعمل في اطارها، و هذه الدراسات يمكن القول أنها صحوة علمية بين اهل الاختصاص بعد التنبيه قبل ذلك - كما سنرى - على قلة الابحاث المتعلقة بعنصر الصحفي مقارنة بالابحاث التي ركزت على العناصر الاخرى: الجمهور كمتلقي، و الوسيلة الاعلامية كحامل للرسالة.

و هنا جاءت دراستنا لتسليط الضوء على أهمية بحث هذه المسألة بحثا متكاملًا من جميع النواحي، ليس فقط تلك التي يختص بها علم الاعلام و علم الاجتماع الاعلامي، و لكن نحاول التنظير حتى من الجانب القانوني و أيضا علم الاجتماع القانوني، فالسلوك الاتصالي يعتبر من الظواهر الاجتماعية التي لا ينفك القانون أن يهتم بها اهتماما قانونيا، لِنُسْقِطَ بذلك ما توصلت اليه بحوث أهل الاعلام على أداء الصحفي و حقوقه المقررة قانونا.

مناهج الدراسة:

ارتكزت هذه الدراسة على منهجين اساسيين: الوصفي و التحليلي الاستنباطي، أما المنهج الوصفي فأفادنا في بسط الاسس المفاهيمية لمصطلحي الصحفي و مهنة الصحافة بسطا سوسيولوجيا يتوافق و الموضوع محل التناول، و اما المنهج التحليلي؛ فيظهر عند الكشف على طبيعة البيئة المحيطة بمهنة الصحفي و انعكاساتها على البناء البسيكولوجي للصحفي، و من ثم تأثيراتها على امكانية التجسيد الفعلي لمبدأ الحق في الاعلام و حرية الراي و التعبير.

خطة الدراسة:

في اطار البحث على اجابة للاشكالية المطروحة و ما تفرع عنها من تساؤلات فرعية مهمة، ارتأينا و نحن نيمم وجهتنا شطر معالجة ذلك؛ تقسيم الخطة الى محورين أساسيين، الاول أحطنا فيه بالأسس المفاهيمية و القانونية للصحفي و مهنة الصحافة، تدرجنا فيه من تعريف الصحفي الى سوسيولوجية مهنة الصحافة ثم سوسيولوجية الصحفي، و أما المحور الثاني: فتم التركيز على البعد السوسيو - قانوني لمهنة الصحافة و تأثيره على حرية الاعلام، تدرجنا فيه من تبيان

طبيعة الضغوط السياسية و القانونية، الى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، ثم مسألة الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية، خروجاً بخاتمة مشفوعة بأهم النتائج و التوصيات، و ذلك بعد تحليل النصوص القانونية، و التعمق في ادراك طبيعة كل الظروف المحيطة بالصحفي و مهنة الصحافة.

المحور الأول: المفهوم السوسيو - قانوني للصحفي و مهنة الصحافة

في هذا المبحث سنعرف أولاً مصطلحات الدراسات و متغيراتها تعريفاً جرى عرف البحثي العلمي الاكاديمي على انتهاجه في اطار بسط المفاهيم و الاسس النظرية للموضوع محل البحث:

أولاً: التعريف الاصطلاحي و القانوني للصحفي

باعتبار الصحفي هو من يؤدي مهنة الصحافة، فقد برز هناك اتجاهين حول مدلولها (الصحافة)، إتجاه مُضَيِّق؛ يرى أصحابه أن الصحافة تشمل فقط الصحف بمختلف أشكالها، سواء كانت يومية أو دورية، أما الإتجاه الثاني فمُوسَّع؛ يرى أن مدلول الصحافة لا يقتصر فقط على المواد المطبوعة، بل يشمل كافة أجهزة و وسائل الإعلام، و ميزوا بين الصحافة المطبوعة كالجرائد و المجلات، و الصحافة المسموعة كالإذاعة، و الصحافة المرئية كالتلفزيون، أي أن الصحافة: هي كل وسائل الإعلام التي تُستخدَم إلى جانب الصورة؛ الصوت و الكلمة المقروءة أو المنطوقة، و من ثم فالإعلام و الصحافة شيء واحد⁽¹⁾.

و من المهم أيضاً في سياق تعريف "الصحفي"، الإشارة إلى بعضٍ من التعريفات القانونية المُقَدَّمة، و التي حددتها مختلف التشريعات الوطنية الإعلامية و الدولية بالنظر إلى الوظيفة التي يشغلها، و التي بدأت تتضح أكثر مع تطور وسائل الإعلام و الإتصال، ليصبح تعريف الصحفي في عصر الإعلام الجديد أكثر شمولاً من ذي قبل، مما يجعل الأمر أكثر إلحاحاً لرسم معالم التمييز بين الصحفيين المهنيين و الصحفيين الهواة (صحافة المواطن)، و الصحفيين المستقلين⁽²⁾.

بالرجوع إلى التشريعات الإعلامية في الدول العربية كالجرائد مثلاً، نجد أن تعريف الصحفي في القانون رقم 07-90 المتعلق بالإعلام، ورد في نص المادة (28) كمايلي: "الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار، و جمعها و انتقائها و استغلالها و تقديمها خلال نشاطه الصحافي، الذي يتخذه مهنته المنتظمة و مصدراً رئيسياً لدخله"³. أما في قانون الإعلام رقم 05-12، فجاءت المادة (73) منه بالصياغة التالية: "يُعد صحفياً محترفاً في مفهوم هذا القانون العضوي، كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار و جمعها و انتقائها و معالجتها و/ أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية، أو وكالة أنباء، أو خدمة إتصال سمعي بصري، أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت، و يتَّخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة و مصدراً رئيسياً لدخله"⁴.

¹ - محمد علم الدين، أساسيات الصحافة في القرن الحادي و العشرين، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2009، ص 24
² - راجع:

- فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998، ص 38

- محمد علم الدين، المرجع نفسه، ص 32، 33

- Levi Obonyo, Erneo Nyanboga, Journalists And The Rule Of Law, The Kenyan Section Of The International Commission Of Jurists, 2011, p 7

³ - قانون عضوي رقم 07-90 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق لـ 3 أبريل سنة 1990 و المتعلق بالإعلام، المعدل

⁴ - القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/

بهذا نخلص الى أن الصحفي هو: كل شخص يمتن الصحافة المكتوبة او المرئية او المسموعة بغية الحصول على المعلومات لبثها عبر قنوات الاتصال التي تتواءم و كل مؤسسة اعلامية، على ان تكون هذه المهنة هي المصدر الهام للرزق بالنسبة للصحفي¹، مع التوضيح في اعتماد استعمال مصطلح الاعلامي كمرادف لمصطلح الصحفي.

ثانيا: سوسيولوجية مهنة الصحافة

تُطلق كلمة مهنة في السوسيولوجيا على مهن و وظائف استطاعت انتزاع مكانة اجتماعية و قانونية، ينظمها قانون خاص و يوطرها، و ذلك لأنها اجتماعية و تقدم منفعة للمجتمع، و من هذه المهن نجد مهنة المحاماة و الطب و المهن الحرة الكبرى التي تتمتع بخصائص تصنفها كمهن منظمة و مؤطرة، و من تلك الخصائص: أن يمتلك أصحابها معرفة اكتسبوها من خلال التكوين و معترف بها، و لهم شهادة تعتبر شرطا رئيسيا في التوظيف، كما أن لهذه المهن قانون أساسي أو ميثاق متعلق بالمهنة و أخلاقياتها².

و قد بدأت الدراسات السوسيولوجية تركز على العمل الصحفي مع نهاية الاربعينيات نظرا للاهتمام الكبير بتأثير الصحفيين في مضامين وسائل الاعلام، لتأثرهم بخلفياتهم الثقافية و مكانتهم الاجتماعية و قناعاتهم و ميولهم الشخصية و اتجاهاتهم المهنية في الممارسة الاعلامية، و في السوسيولوجيا يقصد بالخصائص الاجتماعية للفرد: مجموع السمات التي من خلالها يتميز الفرد عن غيره في الفضاء الاجتماعي، و تتمثل هذه السمات في: السن، الجنس، المهنة، الاصول الاجتماعية، مستوى التعليم، و يطلق عنها أيضا بـ "الميزات الاجتماعية"³.

إن مصطلحي «مهنة» و «حرفة يستعملان في الفرنسية للدلالة على نفس المعنى، و في اللغة الانجليزية هناك اختلاف بين مصطلح "شغل" و الذي يعني أي عمل بسيط يشغله الفرد من أجل الحصول على دخل يضمن له العيش، و مصطلح "مهنة" و التي تعني مجموعة مهنية منظمة لها مكانة اجتماعية مرموقة عالية كالمهن الحرة" و التي تضمن تنظيمها الداخلي⁴.

و في هذا الاطار هناك مقاربتين سوسيولوجيتين؛ الأولى تتمثل في المقاربة الوظيفية و التي تستند على تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في مجموعة مهنية معينة لكي يصلح أن نطلق عليها صفة مهنة، و تتمثل هذه الشروط في: التخصص و الشهادة، الموثيق، مجلس العمادة، حدود المهنة، و الثانية، هي المقاربة التفاعلية التي تدرس مسار تداخل القطاعات (صحافيون متخصصون في قسم معين أو وظيفة تقنية مثلا) لهم علاقة ببعضهم البعض و يعترفون بانتمائهم لمجال يسمى الصحافة⁵.

¹ - كريمة مزور، حماية الصحفيين و وسائل الاعلام أثناء النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في القانون الدولي الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011، ص 10

² - ملخص كتاب: سوسيولوجية الصحفيين، نظرة في اشكالية تحديد المفاهيم و تحليل البيئة المهنية، للباحثين: محمد فدل و باديس مجاني، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2021، منشور على موقع الفا دوك: <https://www.alphadoc.dz/fr/produit> - (تاريخ الدخول للموقع: 8 مارس 2025 على الساعة 15:50m)

³ - محمد فدل، سوسيولوجية الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة العمومية و الخاصة في الجزائر، دراسة سوسيو-مهنية مقارنة، اطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال، قسم الاعلام، كلية الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر - 3، 2016 - 2017، ص 101

⁴ - <https://www.alphadoc.dz/fr/produit>, op, cit

بالرغم من التطور الحاصل في مجال الصحافة في الوقت الحالي و توسع مجالها، لا تزال الصحافة مهنة مفتوحة أمام الاشخاص الذين لم يتلقوا تكوينا في مجال الصحافة في الكثير من بلدان العالم¹، و ان غياب تعريف دقيق لمهنة الصحافة و تأثير نماذج خارجية على الممارسة الصحفية كلها مؤشرات تدل على الغموض الذي لا يزال يكتنف الهوية الاجتماعية للصحفيين، و دون التعمق اكثر في هذه المسألة فإن علاقة الصحفيين بعلماء الاجتماع تشوبها اشكاليات معقدة بالنسبة للباحثين السوسيولوجيين بسبب نقص الابحاث السوسيولوجية المتعلقة بهذه الفئة المهنية فئة مهني وسائل الاعلام والاتصال².

ثالثا- سوسيولوجية الصحفي:

إن الحاجة لدراسة سوسيولوجية رجال الصحافة؛ تبررها عدم امكانية الاستغناء عن احد أهم أقطاب العملية الاتصالية و الذي يتمثل في بروز دور الصحفي المحترف كمتحكم رئيسي في تدفق المعلومات و الاخبار، فالصحفيين أو رجال الاعلام كما يسميهم البعض، بَشَرٌ لهم أيضا أفكار مسبقة و لهم قيم تربو عليها، لهم أحكامهم...الخ، فهم نتاج المجتمع الذي يعيشون و يزاولون عملهم فيه، كما أنهم يعملون تحت ظغوط و قيود تستلزم البحث فيها و دراستها³. و رغم الدور المهم للصحفيين في عملية الاتصال؛ إلا أنهم لم يحظوا باهتمام الباحثين، يقول احد الباحثين: إن الدراسة السوسيولوجية لرجال الاعلام هُملت و لم تحظ بالاهتمام اللازم منذ زمن بعيد إذا ما قورنت باهتمامات الباحثين في المجالات الأخرى بعملية الاتصال خاصة دراسة المحتوى و ديموغرافية الجمهور، و رغم اختلافها فإن الابحاث الاعلامية التي درست رجال الاعلام لم تنظر الى كل الزوايا التي تشكل عالم الصحفيين، فهناك دراسات نظرت الى الصحفي من زاوية الخلفية و المهنية، و دراسات أخرى ركزت على الجانب التنظيمي للمهنة مُحَلِّلَةً بذلك الادوار المختلفة للصحفي و القيم المهنية و التنظيمية، و الروتين و انعكاسه على ابداعه⁴.

و في هذا السياق، يرى احد الباحثين في المجال؛ أن الحاجة الى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة القائم بالاتصال؛ ترجع إلى أهمية معرفة من هم هؤلاء الصحفيين بالنظر الى الامتيازات التي يحوزونها للوصول الى المعلومات و كمراقبين، أيضا لمعرفة طريقة فهمهم للدور الذي يقومون به و كيفية نظرهم للجمهور، فضلا عن الحاجة الملحة للتحقق من تأثير المؤسسة الاعلامية و الخلفية الاجتماعية و القيم الشخصية و الاخلاقية، الى غير ذلك من المؤثرات المحيطة بالصحفي على أدائه المهني⁵.

و هكذا فان المفهوم السوسيو - مهني للصحفي و لمهنة الصحفي هو الدراسة الاجتماعية التي تركز على البيئة المحيطة بهذين الكيانين ضمن مقومات البناء الاجتماعي في اي مجتمع، و التي تمس لا شك بشخص الصحفي و حتى انها قد تؤثر على طريقة ادائه لواجباته المهنية؛ باعتباره أحد أهم مقومات العملية الاتصالية، و لربما تعدى التأثير حتى على بعض الحقوق التي أقرتها تشريعات و قوانين الدول، و هو ما نحاول بيانه في المحور الموالي.

¹ - محمد فدل، المرجع السابق، ص 91

² - المرجع نفسه، ص 91، 92

³ - محمد قيراط، سوسيولوجيا القائم بالاتصال، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، المجلد الاول، العدد الاول، جامعة جيجل، 2006، ص 42

⁴ - أنظر:

- محمد قيراط، المرجع نفسه، ص 42 =

= رضوان بوجمعة، يعقوب بن الصغير، تطور الدراسات الميدانية في سوسيو-مهنية الصحفيين: من وسائل الاعلام التقليدية الى الوسائط الجديدة، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 18، العدد 2، كلية علوم الاعلام و الاتصال، الجزائر 3، 2016، ص 62

⁵ - محمد قيراط، المرجع السابق، ص 42، 43

المحور الثاني: البعد السوسيو- قانوني لمهنة الصحافة وتأثيره على حرية الاعلام

هناك افتراض ضمني يؤكد أن خلفيات الصحفيين الاجتماعية تؤثر على مدى و نوعية أدائهم و مضمون رسائلهم الاعلامية، إن نتاج الاتصال الجماهيري - وفق هذا الافتراض - مُعرَّضٌ لمؤثرات عديدة تبدأ من نفسية القائم بالاتصال (الصحفي) أنفسهم مروراً إلى الضغوط التي يتعرضون لها¹.

تعرف الضغوط المهنية في بيئة الصحافة بأنها: مجموعة من المثيرات التي المتواجدة في بيئة عمل الصحفيين، و التي تنتج عنها ردود أفعال تظهر في سلوك الصحفي داخل و خارج المؤسسة الاعلامية، أو في حالتهم النفسية و الجسمية، أو في أدائهم لمهامهم نتيجة تفاعلهم مع بيئة عملهم التي تحوي ضغوط²، و بناء على ما تقدم، يمكن حصر أهم العوامل المحيطة بالصحفي المهني في العناصر التالية:

أولاً- الضغوط السياسية والقانونية:

يتعرض الصحفيون الى ضغوط سياسية مختلفة، منها بسبب السلطة التي تمثل الثقل الاكبر مقارنة بالضغوط السياسية الاخرى التي تأتي من ميول الصحفيين السياسية، و التي تنعكس على المحتوى الصحفي، كما يأتي البعض الاخر من تلك الضغوط من جماعات الضغط، و كون أن السيطرة على المضامين الاعلامية تختلف من نظام سياسي الى اخر، غير أن البعض يتبنى فكرة أن التشريعات الاعلامية هي انعكاس للأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و رغم هذا الاختلاف إلا أن هناك ميكانيزمات تتفق عليها مختلف الأنظمة و لعل أبرزها:

1- الميكانيزمات التشريعية:

تقوم السلطة بسن قوانين يجب على الصحفيين التقيد بها، لكن هذه القيود القانونية التي تهدف الى تنظيم و احتواء مهنة الصحافة كما يظهر لنا، نتج عنها تحول للصحافة من موقع الجماهير الى موقع السلطة، و بهذا قد تخلت عن مسؤوليتها الاجتماعية التي تقتضي انحيازها للجمهور و الدفاع عن مصالحه و التعرض لاساءات السلطة و ممارساتها الخاطئة³.

نضيف على ذلك؛ الظروف الامنية و انعكاساتها سياسياً على التشريعات التي تضع حداً لحرية الصحافة، كما حدث في العشرية السوداء أين أعلن النظام حالة الطوارئ و تم تعليق العمل بكل التشريعات بما فيها قانون الاعلام انذاك، الذي طالما اعتبره الصحفيون بداية للتعددية و تحقيق الحرية الاعلامية بعيداً عن قبضة السلطة، لكن دخول الجزائر في انفلات أمني فرض العودة الى التضييق من جديد على هامش الحرية التي كانت من نصيب الصحافة المكتوبة خاصة في عصرها الذهبي كما عُبِّرَ عنها، و بالتالي فرضت رقابة صارمة على المؤسسات الاعلامية (المكتوبة)⁴.

و اعتبر الصحفيون طرفاً مهماً في هذه المرحلة، مرحلة الحرب على الارهاب، و كان عليهم مراعاة متطلبات المهنة و متطلبات المجتمع في الوقت نفسه، حتى ان البعض إتهم الصحفيين بالترويج للعمليات الارهابية من خلال نشر اخبارها

¹ - المرجع نفسه، ص 44

² - مهداوي نصر الدين، الضغوط المهنية و الاجتماعية و الاقتصادية للصحفيين الجزائريين، دراسة استطلاعية على عينة من صحفيي جريدة الفجر اليومية، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد الرابع، أكتوبر 2018، جامعة جيجل، ص 145

³ - صابي فاطمة، تأثير الضغوط المهنية على المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، المجلد 04، العدد 03، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 45

⁴ - أكثر التفاصيل راجع:

- نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص - 44-46

و نشرها في مؤنشاتٍ على الصفحات الاولى، حيث أن تصدّر أخبار العمليات الارهابية في الصفحات الأولى يقدم للارهابيين دعماً اعلامياً لم يكن ليتوفر لولا الصحافة، رغم ان رد الصحفيين بالقول ان تجاهل اخبار الجماعات المسلحة يعتبر تعتيماً اعلامياً و اضراً بحق المواطن في الحصول على المعلومات¹.

لكن بعد الظروف التي تلت الازمة الامنية الداخلية في الجزائر و ما عرفته الساحة الدولية من ثورات عربية، سارعت السلطات الرسمية في بلادنا الى اجراء عدة اصلاحات أهمها فتح الاعلام السمي البصري أمام الخواص بموجب القانون العضوي للاعلام 2012 (المادة 61) لكن وفق ضوابط حددتها المادة 64، أين ظهرت عدة قنوات اعلامية موجهة للجمهور الجزائري مثل: قناة النهار و قناة الشروق، التي تم اعتمادها كمكاتب أجنبية، و في مارس من العام 2014 عُرِزَ قطاع الاعلام الثقيل في الجزائر بقانون الاعلام السمي البصري بعد تخوف السلطة الرسمية من فتح القطاع كلفة، حيث خولت لسلطة ضبط السمي البصري و بالوسائل التي تراها مناسبة؛ صلاحية الرقابة على المضامين الاعلامية و حتى كيفية برمجة الحصص الاشهارية، مما قد يكرس احتكار السلطة مجدداً و تحكمها في القطاع و تقييد حرية الصحافة².

2- ميكانيزمات الرقابة:

تختلف الرقابة المقصودة في هذا البحث من رقابة داخلية إما نابعة من ذاتية الصحفي و ضرورة تقيده بأخلاقيات المهنة و تحكيم ضميره الصحفي في كل ما ينشره و يثبه للجمهور، او تلك النابعة من حتمية ما تفرضه المؤسسة الاعلامية تماشياً و خطاً الافتتاحي او سياستها الاعلامية بغض النظر هنا عما اذا كانت المؤسسة عمومية او خاصة، ففي كلتا الحالتين تحتم على الصحفي ضرورة تقيده بالقيود المفروضة عليه ذاتياً أو مؤسسياً.

و تعرف الرقابة الذاتية (Self-censorship) بأنها: "قيام الصحفي أو الإعلامي بتجنب الكتابة عن أمور جدلية أو إشكالية لاعتقاده أنها تخالف القانون، أو بسبب خوفه من التعرض للمضايقات و التهديد، أو بسبب سياسة بعض المؤسسات الصحفية"، و هو إحدى نتائج تكميم الأفواه من خلال القوانين التي ساهمت في اعتقال كثير من الصحفيين في دول تسعى للحفاظ على صورة جمالية أمام الرأي العام الدولي و المنظمات الدولية³.

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أحقية كل شخص في التمتع بحرية الرأي و التعبير، و يشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، و في التماس الأنباء و الأفكار و تلقّيها و نقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة و دونما اعتبار للحدود، و هو ما أكدت عليه المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية⁴، و رغم ذلك، فإن أدوات و وسائل ترهيب الصحفيين في دول عربية -مثلاً- ما زالت تصدر المشهد، بل ذهب دول مثل مصر إلى

¹- صابي فاطمة، المرجع السابق، ص 174

²- نصيرة تامي، التشريع الاعلامي، للاعلام السمي البصري في الجزائر - بين اشكالية التنظير و الممارسة - مجلة الاعلام و المجتمع، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 421

³- هبة الحياة عبيدات، الرقابة الذاتية.. "التضييق الناعم" على الصحفيين، دراسة منشورة (بتاريخ 19 جانفي 2020) على الموقع الرسمي لـ "معهد الجزيرة للاعلام" عبر الرابط الالكتروني: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/945> (تاريخ الزيارة: 8 مارس 2025 مساءً)

⁴- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، اعتمد و عرض للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقاً لأحكام المادة (49)

أبعد من ذلك عبر سجنهم و تقييدهم بقوانين تكتم الأفواه، عدا ما تتناقله تقارير عن تعذيب و اختفاء قسري، أيضا السيطرة على وسائل الإعلام الخاصة لكي تسير في سياسة الدولة¹.

علاوة على الضغوط التي يمكن أن تمارس من داخل الدولة على إدارة المؤسسات الإعلامية، إلا أنه يمكن أن تمارس أيضا على المؤسسات الإعلامية ضغوطا متنوعة من قبل دول أجنبية، و في الغالب تكون هذه الضغوط غير مباشرة و عبر وزارات الخارجية من خلال احتجاجات رسمية أو من خلال رسائل توجه إلى رئيس التحرير أو المدير التنفيذي للقناة، و تنعكس الضغوط من خلال التنبيه و اللوم و أحيانا تصل إلى حد إيقاف الصحيفة أو القناة أو غلقها من قبل دولها²، كما لا ننسى قضية المعالجة الاعلامية في حالات الحروب و النزاعات المسلحة التي تجعل من الصحفيين أهدافا عسكرية تُستهدفُ بشكل متعمد³.

و داخل قاعات التحرير، ليست الأنظمة وحدها من ترسم الحدود و تصدر الحق في حرية التعبير، بل إن المعلنين، و الشعور العام، و التقاليد، و الأعراف، و الدين، و العلاقات الخاصة للصحفيين مع رجال السياسة، كل هؤلاء يمارسون تأثيرا بالغاً على عمل الصحفيين⁴، فمثلا في العام 2015 خاطب مدير شركة الاتصالات "أوريدو" في الجزائر ثلثة من الصحفيين المدعويين قائلا أنه من اليوم لن تستفيد وسائل الإعلام - التي تهاجم النظام أو تروج لخطابات مناهضة للدولة - من الإعلانات، و هذا التصريح عكس ذهنية سائدة تريد أن تجعل الصحفي وسيلة تسويقية، و من وسائل الإعلام وكالة إعلانية فاقدة للحس النقدي، ترضى بالدعم السخي، و تخضع للخطوط المرسومة بعناية شديدة⁵.

و نتذكر جميعا كيف تمت مصادرة معدات عدة قنوات خاصة في الجزائر؛ مع توقيع عقوبات أخرى مست مؤسسة الشروق بسبب بثها مسلسل عاشر العاشر و برنامج سكان السطح، لما تضمناه من رسائل توجي بالاضع السياسية المزرية في البلاد، و تجلت إرادة التطوع و التجفيف جلياً من خلال تحويل أداة الإشهار الناعمة إلى عصا غليظة، حيث صرح وزير الاعلام آنذاك قائلا: "الإشهار هو علاقة قوة بين السلطة و الصحافة، فمن غير المعقول أن تمنح الحكومة أموالاً لصحف تشتمها صباح مساء"، و الشتم هنا يقصد به معارضة السياسة العامة للنظام، و بذلك شكل استخدام الإشهار الية ساحقة لمهنة الصحفي⁶.

نشير الى زاوية أخرى في مسألة الاشهار باعتباره يشكل ضغطا على المهنة الصحفية، و نعلم جميعا ما للمعلنين من تدخل في ضبط سياسة المؤسسة الاعلامية؛ و منه التدخل في اداء الصحفي و بالتالي المساس بمبادئ المهنة الاخلاقية، فضلا عن حتمية الدخول في منعرجات خطيرة تمس بمصداقية المؤسسة و بمن فيها، و هذا ما نشهده الان، فالكثير من القنوات الخاصة في بلدنا يُعرضُ الجمهور بفئاته المختلفة عن الالتفاف حولها بحكم غزو الاعلانات و طول مساحاتها على حساب البرامج المقدمة، و هذا ما يقودنا للحديث عن مزاحمة النجوم الافتراضيين للصحفيين المحترفين على قلوبهم في تقديم البرامج و الحصص، ما يمثل تحدٍ كبير يواجهه الصحفيون مع الدخلاء على المهنة.

¹- هبة الحياة عبيدات، المرجع نفسه

²- ياسين قرناني، سحر أم الرتم، المرجع السابق، ص 24

³- ولاء فايز الهندي، الاعلام و القانون الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012، ص 141، 142

⁴- هبة الحياة عبيدات، المرجع نفسه

⁵- محمد أحدات، الرقابة الذاتية...الأنا الأعلى الصحفي، دراسة منشورة (بتاريخ 20 مارس 2020)، على الموقع الرسمي لـ معهد الجزيرة للاعلام " عبر الرابط الإلكتروني: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/945> - (تاريخ الزيارة: مارس 2025)

⁶- طاهر حليسي، قانون الإشهار الفاسد و توابعه.. كيف تم تدمير الصحافة في الجزائر؟ مقالة منشورة (بتاريخ 17/08/2020) على موقع عربي بوست على الرابط: <https://arabicpost.net> - (تاريخ الزيارة: مارس 1 - جويلية 2025، الساعة 20:07)

ثانيا: الظروف الاجتماعية والاقتصادية

تؤثر البيئة الاجتماعية التي تضم العادات و التقاليد و القيم و الثقافات المحلية و الاتجاهات على استيعاب الافراد داخل التنظيم (الموسسة) و بالتالي على سلوكيات و تصرفات الاشخاص (الصحفيين)، هذا التأثير في الغالب يعبر عن الضغط المفروض من جماعة على شخص اصطلاح عليه بـ "الضغط الاجتماعي"، الذي يشمل العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعادات و التقاليد و النظم الاجتماعية و القيم السائدة في المجتمع و غير ذلك من الامور التي تنعكس على الشخص و تؤثر في فاعلية ادائه¹.

إن تأثير العوامل الاجتماعية على العملية هو أكثر العوامل المؤثرة في الإدارة، إذ أنه يتراوح بين قيم اجتماعية تكمن في أذهان الإعلاميين يلتزمون بها حتى و إن كانوا لا يؤمنون بها، إلى أنواع من الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته، الذي يقبل على سبيل المثال بمنطق المجاملات و المحسوبية على حساب العمل، و مثل هذا يكون واضحا في عمليات التوظيف و كذلك في عمليات النشر أيضا².

و من الضوابط الاجتماعية أيضا ما يمكن أن نسميه بالتذوق الاجتماعي الذي يفرض على الصحفيين التزاما بهذا الذوق... كذلك هناك ما نسميه بالتذوق الاجتماعي للرسائل الإعلامية؛ فقطاعات من الجمهور قد تتذوق أنماطا من الرسائل الإعلامية - بغض النظر عن قيمتها - بينما لا تقبل نمطا آخر، و ذوق الجمهور هو جزء من كيانهم الاجتماعي و هو ما يسمى بـ "الثقافة الجماهيرية"، و الإعلامي يواجه ضغطا من مثل هذا التذوق، و من ثم فإن أنماطا من الرسائل الإعلامية قد تكون ذات أهمية في بيئة اجتماعية و لا تكون كذلك في مكان آخر³.

بالرجوع الى نص المادة 23 من القانون العضوي (الجزائري) رقم 14-23 المتعلق بالاعلام في الفصل الثاني الموسوم بـ حماية الصحفي؛ نجدها تكفل و تضمن للصحفي حقه في حرية التعبير وفق المحددات الدستورية و القانونية و التشريعية، فلا يمكن مثلا أن تتعارض هذه الحرية مع الاداب و الاخلاق العامة للمجتمع الجزائري، أو انها لا تتوافق و الخصوصية الثقافية و الاجتماعية لهذا المجتمع.

بالتالي؛ فإن الصحفي يقيد بواجب الحرص الكبير على مراعاة هذه الثقافة و تلك الاداب و الاخلاق مما قد يؤثر على نوعية الرسالة و في كيفية ايصالها للجمهور المستهدف، اذ أن اعتماد مصطلحات هكذا غير مفهومة مثل الاداب العامة او الخصوصية الثقافية نجدها مصطلحات مطاطة لا تفي بحصر أي المضامين التي تمس بروح هذه المادة القانونية، اذ يحبد تحديدها بوضوح.

إن الصحفي الجزائري مثلا يواجه ضغوطا اجتماعية تدخل في اطار خصوصية بعض القضايا الاجتماعية كالخصوصية الشخصية و الاسرية، اين يصبح الصحفي مهددا بالخطر كما يمكن ان تكون عائلته أيضا هي الضحية، و السبب هو أن الصحافة مهنة المتاعب في ظل غياب شبه تام للامن، فالصحفي لا يتمتع بأي حصانة امنية سواء من قبل

¹ - صالح بن ناصر شغردو القحطاني، الضغوط الاجتماعية و ضغوط العمل و أثرها على اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة مسحية على ضباط الجوازات بمنطقة مكة المكرمة)، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 40، 41

² - ياسين قرناني، سحر أم الرتم، الصحفي بين واجب الخدمة العمومية و الضغوطات المهنية، دون بيانات النشر، ص 23

³ - أكثر التفاصيل راجع:

- عبد الرحمن باباوا اعمر، مقارنة قانون الاعلام الجزائري 14-23 لمبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية - دراسة تحليلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تامنغست، 2024

- ياسين قرناني، المرجع السابق، ص 23

المؤسسة التي ينتمي اليها أو أمن الدولة لما يتعرض له من ضغوطات قد تكون موجهة من المواطن البسيط أو هيئة أو جماعة سياسية، كل هذه السلوكيات و التصرفات خلقت للصحفي أعباء نفسية و اجتماعية نتيجتها "المجتمع الذي لا يرحم"¹.

و تجري عرقلة مناقشة الموضوعات المثيرة للجدل بمعرفة الجماعات أو الأفراد الذين يمارسون ضغوطا عنيفة على الصحفيين، فالمحررون الذين يسعون لأداء عملهم بتحليل الموضوعات السياسية الحساسة على أكمل وجه، يواجهون بالعدوان من جماعات المواطنين الذين يسعون لمعاقتهم لأنهم يتكلمون لأجل تحقيق الصالح العام على حساب سمعتهم الخاصة، و قد تعرضت الإذاعة و التليفزيون لضغوط منظمة جعلت المؤسسات الاعلامية تتفادى في بعض الأحيان تقديم الموضوعات المثيرة للجدل، فالصحفيون باعتبارهم من عناصر العملية الاتصالية يعرفون جيدا قوة الجماعات الدينية، و المنظمات الأخرى التي تتدخل في الأمور المتعلقة بأذواق الجمهور، و هناك الرقابة التي تتدخل أحيانا في موضوعات المواد المذاعة، و كذلك فإن ناشري المجلات و الكتب يناضلون ضد الرقابة غير الرسمية من خلال الضغط الاجتماعي².

من ناحية أخرى، يُنظر الى المحيط الاجتماعي للصحفي من زاوية الحقوق التي ينبغي توفيرها له، حيث انتقدت جمعيات مهنية سوء الظروف الاجتماعية للصحفي في الجزائر بعد صدور قانون الاعلام 2012، منها شبكة الأجور بين صحفيي القطاع العام و صحفيي القطاع الخاص، رغم ان الاخير يمثل 90 بالمائة من مجموع الصحفيين الجزائريين، حيث اقتصر القرار على شبكة أجور المؤسسات الاعلامية العمومية دون أي تصريح من السلطة عن امكانية تعميم ذلك على صحفيي المؤسسات الاعلامية الخاصة التي يتحكم مالكوها و ناشروها في شبكات الاجور، فضلا عن عدم التصريح بالضمان الاجتماعي و الحرمان من العطل و الحوافز و عقود العمل و غيرها، و هذا ما يعرض الصحفي لخطر الفقر و تبعاته³.

نقول من جهتنا: أن العوامل الاقتصادية كمؤثر في بيئة الصحفي المهنية، تنطلق من عالمه الخاص كإنسان يعيش في اوضاع صعبة، ماديا في المقام الاول و هذا له انعكاسات سلبية كونه صحفيا يحتاج الى وسائل و امكانات تمكنه من اداء وظيفته على اكمل وجه، فغياب السيارة مثلا، او عدم توفره على مسكن خاص يستقر فيه له تأثير كبير قد يحتم عليه احيانا الرضوخ لابتزازات و مساومات جماعات الضغط التي يحتك بها اعلاميا، بل و حتى مؤسسته الاعلامية التي ينتمي اليها في سبيل تحقيق سبق صحفي، و كسب ود جهة معينة، و تحقيق مكانة للمؤسسة وسط زخم التنافس الاعلامي في الساحة.

ثالثا: الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة

و هنا نشير ان كل ما تقدم من ظروف محيطة بالصحفي، سيؤثر لا محالة على اعتبارات و مبادئ و اخلاقيات مهنة الصحافة التي تتطلب الدقة و الموضوعية و الصدق، و هذا أصبح من الصعب تَبَيُّه كون أن الظروف و البيئة التي

¹ - مهداوي نصر الدين، الضغوط المهنية و الاجتماعية و الاقتصادية للصحفيين الجزائريين - دراسة استطلاعية على عينة من صحفيي الفجر اليومية، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد الرابع، أكتوبر 2018، جامعة جيجل، 2018، ص 164

² - ادوين امري - فليب هـ أولت، الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وسائل الاتصال الجماهيري، ص 181-186، ملخص منشور بتاريخ: 10 جوان 2021، عبر الرابط: <https://almerja.com/reading.php?idm=152895> - (تاريخ الزيارة: مارس - 1 جويلية 2025 الساعة 20:06)

³ - حسينة بوشيج، القوائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية الخاصة بين تحديات بيئة العمل الصحفي...و معايير الممارسة المهنية، مجلة افاق للعلوم، العدد الرابع عشر، جانفي 2019، المجلد الرابع، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائرية، ص 175

يعمل فيها الصحفي تستدعي منه أن يُضحي بها على حساب ارضاء جهة من جهات لوبيات الضغط مثلا، أو نظرا لحالات اللا أمن التي تهدد حياته و عائلته أيضا.

إن ممارسة أخلاقيات المهنة تبدأ قبل الحصول على المعلومات و الأحداث و مراعاة قيمتها، ثم توصيلها إلى الجمهور، و تعتبر هذه من الموضوعات المسلم بها للعاملين بقطاع الإعلام و الصحافة، و هو ما أكدت عليها موانيق الشرف الصحفي المحلية و العالمية، و أخطر ما تتعرض له المهنة الصحفية؛ هو انتهاك حرمتها بالتأثير على بناء الخبر و صياغته بأسلوب مضلل للمجتمع، و هي التجربة التي عرفها قطاع الاعلام مع صدور لائحة الاعلام للمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني العام 1979، فعلى الرغم من اعتبار هذه اللائحة نقطة تحول في الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال؛ ألا أن العائق الأكبر أمام تحقيق أساسيات الممارسة الاعلامية؛ هو سيطرة الحزب الواحد على المهنة الصحفية بما يتناسب و التوجهات السياسية و الايديولوجية للحزب¹.

و عادة ما تمارس مثل هذه الأفعال جهات متعددة تعتبر نفسها وصية على المؤسسات الاعلامية و هي تجهل طبيعة العمل الاعلامي و الصحفي، فاختراق خصوصية الأخبار و حرمان المؤسسات الاعلامية يتحمل ازرها المتطفلون، و هم من يملكون إدارة هذه المؤسسات سواء كانت حكومة أو قطاع خاص، و بالتالي تدخل هذه الجهات بعملية صناعة الخبر سواء باضافة التعديل أو التحريف، و سواء كان ذلك التدخل بحسن نية أو العكس، و الاخرى بهذا المجال أن تُترك العملية الاخبارية برمتها للصحفيين و المحررين².

و بالإضافة إلى معايير المصادقية و الممارسات الجيدة؛ تعتمد المؤسسات الإعلامية الكبيرة ذات الاداء المميز؛ على مرجعيات داخلها تمارس دور المحافظ على سلامة و مصداقية المنتج الاخباري و المحتوى الصحفي للمتلقي، التزاما بمبدأ النقد الذاتي و الالتزام بأخلاق المصادقية و تقديم الحقيقة³.

بالعودة الى القانون العضوي المتعلق بالاعلام 23-14 لوحظ أن من بين أبوابه السبعة التي تضمنها، فإن الباب الخامس منه المتعلق باداب و اخلاقيات مهنة الصحافة يحتوي على أكبر عدد من المواد، ثم يليه الباب السابع المتعلق بالجنح التي يرتكبها الصحفيون، بمعدل يصل الى 34 مادة بين البابين مقابل 21 مادة في الابواب الخمسة الاخرى، و هذا دلالة على اهتمام المشرع أخيرا بأهم عنصر في العملية الاتصالية و هو الصحفي القائم بالاتصال، بالتالي فان وضع الثقة في هذا العنصر الهام و منحه امتيازات سيوسع لا محالة من دائرة ممارسة الحق في حرية التعبير و الاعلام الحر، مع الاقرار طبعا بأن هذه الحرية لن تكون مطلقة؛ بل تُمارس وفق ضوابط رزينة تحدها عقوبات لكبح اي تجاوزات تمس بالنظام العام و استقرار البلد⁴.

ما يشد الانتباه عند قراءة هذا القانون و في هذا السياق الذي تطرحه الدراسة، هو أهمية تظافر جهود المختصين من اهل الاعلام و القانون و خاصة العارفين بالعلوم الاجتماعية التي تختص بالتعرض الى سوسيولوجية الصحفي أو

¹- لعلاوي خالد، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري، دراسة قانونية بنظرة اعلامية، دار بلقيس للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011، ص 42، 43

²- محمد كامل القرعان، تحديات مهنية تواجه الصحفيين، مقال منشور (بتاريخ: 2019-07-06) على الموقع الالكتروني لـ "وكالة عمون الاخبارية"، عبر الرابط: <https://www.ammonnews.net/article/469264> - (تاريخ الزيارة: 9 مارس 2025، الساعة 18:00)

³- محمد كامل القرعان، المرجع السابق

⁴- أيوب رقاني، قانون الاعلام العضوي الجزائري 2023: قراءة نقدية للتعديلات و مدى تكييفها مع المتطلبات الحديثة للاعلام و الحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2024، ص 29

الاعلامي المرسل للرسالة الاعلامية، و منه معرفة ما يحتاجه حتى يقوم بمهامه في الاطر القانونية التي استوتحت الزاميتها من بيئة الصحفي على كل جهاتها، و من ثم التعايش و الرضى بها على النحو الذي يريحه في ممارسته لحرية الاعلام المكفولة قانونا.

من ناحية ثانية، لا يمكن التساهل مع مسألة الاداب العامة و الامن العام حفاظا على استقرار البلاد، و الاعلام كما يعلم الجميع سلاح ذا حدين، فقبل التفكير في كبحه و قطع أوصال الثقة مع القائمين عليه، يجب قبل كل شيء وضع المناخ القانوني الملثام لهذه الفئة، مع فرض عقوبات لكل من تجره مهنته الى ارتكاب تجاوزات باسم الحرية.

الخاتمة:

من خلال التعرف على طبيعة الظروف المحيطة بالصحفي و انعكاسات ذلك على ادائه المهني، يلاحظ أن فيه تداخلا كبيرا الى حد التلاحم بين جميع الظروف التي تنطلق من المحيط الاجتماعي انتقالا الى تأثير النظام السياسي و القانوني المتبع في الدولة و انعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي، و منه على الخط الافتتاحي المنتهج على مستوى اي مؤسسة اعلامية، و هي كلها تلتئم الى حد يصعب فيه تجزئة كل ظرف عن الاخر، مع ذلك، فإن ما تقدم الحديث عنه من ظروف، تجعلنا نسجل النتائج التالية اجابة على الاشكالية المطروحة و تساؤلاتها الفرعية:

1. تؤثر ندرة اشتغال الاكاديميين الباحثين المختصين في مجالي القانون و الاعلام بمسألة البحث العلمي في مجال البعد الاجتماعي لمهنة الصحافة؛ على تقديم المادة الخام الى المشرعين أو الجهات التي تضطلع بوضع القوانين بمراعاة السياقات كلها بما يتماشى و مهنة الصحافة من جهة، و الاستمتاع بالحق في حرية التعبير من جهة اخرى و هو ما أثر على صياغة تشريعات الاعلام الى غاية القانون العضوي 05-12
2. تلتقي كل الظروف في تقييد الصحفي، و تعيقه عن ممارسة حقه في حرية الاعلام كما ينبغي له أن يمارسها، فمبادئ المهنة مثلا؛ تجبره على التحلي بالموضوعية لكن يفرض عليه الانصباع الى اتجاهات عدة، مما يجعله يراقب ذاته متوخيا الحذر، متحملا للمسؤولية قبل الاوان.
3. حرية الاعلام و الحق في حرية التعبير من المبادئ التي ضمنها المواثيق الدولية و عززتها الدول في تشريعاتها الداخلية، لكن صياغة بعض المصطلحات بأسلوب مطاط قد تكون عائقا ذا تأثير نفسي على الصحفي، أو ضغط اجتماعي يمارس عقابه الاستهجاني عليه.
4. الحق في الاعلام و حق الصحفي في حرية التعبير لا تقيدها فقط ميكانيزمات قانونية و نظم سياسية و لوبيات ضغط وحسب، بل منبع التقييد يبدأ من البيئة الاجتماعية التي ولد فيها الصحفي، و قيمه التي تتبناها و التي قد يتنازل عنها بسبب ظروفه المادية قبل اي ظرف اخر.
5. يعد قانون الاعلام الاخير 14-23 مؤشر مبشر لاهمية الانسجام بين علوم الاعلام و الاتصال مع العلوم القانونية، من خلال الاهتمام بالصحفي و اعطائه مساحة واسعة من الامتيازات التي تمكنه من ممارسة حقه في الاعلام و حرية التعبير في الحدود التي تضمن الحفاظ على الاداب العامة و الامن الداخلي.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج فإننا نوصي بمايلي:

- نوصي بادراج مقياس تشريعات الاعلام على مستوى كليات الحقوق و العلوم السياسية، بغية تنشئة فئة من



- النقص و الثغرات التي تعيب الصياغة القانونية، و ضبط سياسات المؤسسات الاعلامية ضبطا يتماشى و السياسة العامة؛ لحفظ الحقوق و احترام الحريات المكرسة دستوريا و الخاصة بفئة الصحفيين.
- نوصي بضرورة خلق ما يسمى بالانسجام و التكامل بين المختصين في علوم الاعلام و الاتصال و المختصين في العلوم القانونية، و ادراك أهمية التعاون بين التخصصين لأهمية النتائج المتمخضة عن الدراسات و الابحاث في هذين المجالين جنبا الى جنب، من خلال عقد ندوات تكوينية، و حملات تحسيسية ذات العلاقة، دون اغفال أهمية المؤتمرات و الملتقيات الوطنية و الدولية و الايام الدراسية الجامعة لكل العلوم و ما يتمخض عنها من توصيات.
 - لابد على المشرع الجزائري الاهتمام اكثر بنتائج البحوث المتوصل اليها من الباحثين الاكاديميين و المهتمين بمجالات الاعلام ظاهرة و تشريعا، و أخذها بعين الاعتبار أثناء الصياغات التشريعية لضبط مهنة الاعلام بما يتواءم و طبيعة البيئة المهنية للصحافة و سايكولوجية الصحفيين.

قائمة المصادر والمراجع

ا. المصادر:

- 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باريس 10 ديسمبر 1948
- 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، اعتمد و عرض للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976
- 3- القانون العضوي رقم 90-07 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 هـ الموافق لـ 3 أبريل سنة 1990 و المتعلق بالإعلام، المعدل
- 4- القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02
- 5- القانون العضوي رقم 23-14 المؤرخ في 10 صفر 1445 هـ الموافق لـ 27 غشت 2023 المتعلق بالاعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56

ا. المراجع:

1- الكتب:

1. فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 1998
2. محمد علم الدين، أساسيات الصحافة في القرن الحادي و العشرين، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2009
3. لعلاوي خالد، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري، دراسة قانونية بنظرة اعلامية، دار بلقيس للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011
4. نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009

5. ولاء فايز الهندي، الاعلام و القانون الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012

2- الاطروحات و الرسائل العلمية

1. صالح بن ناصر شغرد القحطاني، الضغوط الاجتماعية و ضغوط العمل و أثرها على اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة مسحية على ضباط الجوازات بمنطقة مكة المكرمة)، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دون سنة
2. كريمة مزوز، حماية الصحفيين و وسائل الاعلام أثناء النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستير في القانون الدولي الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011
3. محمد فدل، سوسيولوجية الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة العمومية و الخاصة في الجزائر، دراسة سوسيو-مهنية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال، قسم الاعلام، كلية الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر - 3، 2016 - 2017

3- المجلات:

1. أيوب رقاني، قانون الاعلام العضوي الجزائري 2023: قراءة نقدية للتعديلات و مدى تكييفها مع المتطلبات الحديثة للاعلام و الحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 11، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2024
2. حسينة بوشيح، القائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية الخاصة بين تحديات بيئة العمل الصحفي... و معايير الممارسة المهنية، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد الرابع، العدد الرابع عشر، جانفي 2019
3. رضوان بوجمعة، يعقوب بن الصغير، تطور الدراسات الميدانية في سوسيو-مهنية الصحفيين: من وسائل الاعلام التقليدية الى الوسائط الجديدة، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 18، العدد 2، كلية علوم الاعلام و الاتصال، الجزائر 3، 2016
4. صابي فاطمة، تأثير الضغوط المهنية على المسؤولية الاجتماعية للقائم بالاتصال في الصحافة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 04، العدد 03، أكتوبر 2020
5. عبد الرحمن بابا و عمر، مقارنة قانون الاعلام الجزائري 23-14 لمبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية - دراسة تحليلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تامنغست، 2024
6. محمد قيراط، سوسيولوجيا القائم بالاتصال، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، المجلد الاول، العدد الاول، جامعة جيجل، 2016
7. مهداوي نصر الدين، الضغوط المهنية و الاجتماعية و الاقتصادية للصحفيين الجزائريين، دراسة استطلاعية على عينة من صحفيي جريدة الفجر اليومية، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، جامعة جيجل، العدد الرابع، أكتوبر 2018

8. نصيرة تامي، التشريع الاعلامي، للاعلام السمعي البصري في الجزائر - بين اشكالية التنظيم و الممارسة - مجلة الاعلام و المجتمع، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021

9. Levi Obonyo, Erneo Nyanboga, Journalists And The Rule Of Law, The Kenyan Section Of The International Commission Of Jurists, 2011

4- المقالات المتاحة على المواقع الالكترونية:

1. ملخص كتاب ادوين امرى - فليب هـ أولت: الضغوط الاجتماعية و الاقتصادية التي تواجه وسائل الاتصال الجماهيري، ص 181-186، منشور (بتاريخ: 10 جوان 2021)، على الرابط الالكتروني:

- <https://almerja.com/reading.php?idm=152895>

2. محمد أحداد، الرقابة الذاتية...الأنا الأعلى الصحفي، دراسة منشورة (بتاريخ 20 مارس 2020)، على الموقع الرسمي لـ معهد الجزيرة للاعلام " عبر الرابط الالكتروني:

- <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/945>

3. محمد كامل القرعان، تحديات مهنية تواجه الصحفيين، مقال منشور (بتاريخ: 06-07-2019) على الموقع الالكتروني لـ "وكالة عمون الاخبارية"، عبر الرابط:

- <https://www.ammonnews.net/article/469264>

4. ملخص كتاب محمد فدل و باديس مجاني: سوسيولوجية الصحفيين، نظرة في اشكالية تحديد المفاهيم و تحليل البيئة المهنية، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2021، منشور متاح بتاريخ 8 مارس 2025 على موقع الفا دوك: <https://www.alphadoc.dz/fr/produit>

5. طاهر حليسي، قانون الإشهار الفاسد و توابعه.. كيف تم تدمير الصحافة في الجزائر؟ مقالة منشورة (بتاريخ 17/08/2020) على موقع عربي بوست على الرابط:

- <https://arabicpost.net>

6. هبة الحياة عبيدات، الرقابة الذاتية.. "التضييق الناعم" على الصحفيين، دراسة منشورة (بتاريخ 19 جانفي 2020) على الموقع الرسمي لـ "معهد الجزيرة للاعلام" عبر الرابط الالكتروني:

- <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/945>